العملية التخطيطية للمدن الصغيرة في العراق

الدكتور نجيل كمال عبد الرزاق
قسم الهندسة المعمارية
الجامعة التكنولوجية

الخلاصة

إن التخطيط للمدن الصغيرة في العراق في غاياهه وأسسه يعتمد النظرية المستقبلية للنهوض بها وتعبير طابعها الريفي إلى الطابع الحضري ويتم بعيوب سياسات وموجهات وإستراتيجيات إقليمية وقومية نتج عنه تخطيط في إعداد تصاميمها الأساسية وتنفيذها. الغرض من هذا البحث هو دراسة الأسباب التي تجمعت عنه هذا التخطيط وأختيار عملية التخطيط لهذه المدن أو المستوطنات لتأثير بعض المشاكل التي تواجه هذه العملية وذلك بإظهار النقش والحاجة بالإضافة إلى الضعف في حقباتها المختلفة.

Abstract

The planning for small towns in Iraq in its objectives and principles, based on future development of these towns to change its ruler character urban feature, is carried out in absence of national and regional policies, directives and strategies, this led to ambiguous Master-plans preparation and implementation. The purpose of this paper is to study the reasons of this ambiguity and examine the planning process of these towns or settlements to indicate some of the problems which are likely has impeded this process to draw attention to the shortages and demand as well as to some of weakness in its different chains.
الإفتتاح

لا شك أن عملية التخطيط للمدن هي عملية متسلسلة ومتمهرة بدأ بالمشروع مروراً بأعداد المخططات انتهاء بتقديم هذه المخططات وصولاً إلى حالة أفضل لسكنى هذه المدن.

ولعدة أسابيع فإن المدن الكبيرة والوسطى الحجم في العراق قد حضيت بأهمية لا تزال بها ليس فقط من الجوانب التخطيطية والفنية، بالرغم من السبلات التي رافقتها وأنما أيضاً من الجوانب البهائية لغرض معالجة بعضها من هذه السبلات كل حسب درجه في المهم.

يشير أن مدينة بغداد العاصمة قد حضيت بأهمية أكثر من غيرها تفهماً وتفويضاً بأنها الوحيدة من بين المدن العراقية تمثل قانوناً لمخططاتها الأساسية.

نشر في الجريدة الرسمية (1) واللى إدارة خاصة مرتبطاً بدوران رئيس الجمهورية تعني بعمليات التخطيط والتصميم والتغذية والتي هي أمانة بغداد التي تقوم أيضاً بوضع موجهات تخطيطية ودراسات أقليمية (2) وبموجب تصميمات مالية سنوية خاصة.

أما المدن التي تلي مدينة بغداد من ناحية التدرج الهجري لحجم المدن في العراق فقتسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

الإفتتاح الأول: مراكز المحافظات.

الثاني: مراكز الأضواء.

وهما مراكز/pro/84/841-4/841-4

وبعد ذلك، فكل هذه المدن اغلقت في الأغلب مستودعات شرية يغلب عليها الطابع الرقمي.

لقد قامت بأعداد المخططات الأساسية للأنواع

الثاني والثالث والرابع كواحد العراقية في المدرسة العامة للتخطيط العمراني ووحدات التخطيطية في المحافظات، إلا أن الأخيرة لكثرة وقلة المعلومات المتوفرة عنها، ونقص الكادر التخطيطي والتنفيذي تعاون الكثير من التخطيط سواء في أعداد المخططات الأساسية أو في عمليات التنفيذ لها مما تستعيد بالقيام بحملة سميث بعملية تطور التواحي في منتصف عام 1993 وحتى بداية 1994 (9) أشرف عليها السادة أعضاء القيادة والوزراء ومنهم بدرجتهم. وقد كشفت هذه الحملة الكثير من المشاكل التخطيطية والتنفيذية.

في هذا البحث، ستستعرض الأفكار والأفكارية الرئيسية:

والمبادئ الأساسية لإعداد التخطيطات الأساسية للمدن الصغيرة في العراق يتبعه مناقشة الوحدات الادارية والبلديات في العراق، ومن ثم كيفية إعداد مخططات المدن الصغيرة ومناقشة إعداد التخطيطات الأساسية لها وحجم هذه المدن أو نسبة الباقية من مدن العراق وتقسيمها ومن ثم يليه اختيار لعمليات تنفيذ التخطيط الأساسية مع أختيار بعض المشاكل التي قد ترافقتها والجزء الأخير من هذا البحث هو الاستنتاجات.

الإدارة كان على أربع أنواع هي:
ويعدم أسلوب اعداد خارطة التصميم لأي مدينة على حجم المدينة والمقياس المتبقي في رسمها، حسب خرائط المسح الميداني المعد لها الذي غالباً ما تكون أساساً للمعلومات لإعداد التصميم وفي بعض الحالات لا تشمل هذه الخرائط المعلومات المطلوبة في المرحلة التمهيدية بحيث تتم مرحلة التخطيط دون المرور بالمرحلة الثانية أي مرحلة الدراسات والتحاليل.

2-3 الأطار القانوني وتنفيذ التصميم

أن الإطار القانوني المعمول بوجوبه حالياً لإعداد وتنفيذ التصميم الأساسية للمدن في العراق لا يزال يستند بالأساس على قانون إدارة البلديات رقم 165 لسنة 1964 وتعديلاته ونظام الطرق والإنباه رقم 45 لسنة 1935 وتعديلاته والتي أُضاءت لا تواكب المتغيرات الكبيرة التي حصلت وما صدر من قرارات مجلس قيادة الثورة ذات العلاقة لدعم العملية التخطيطية عدا ما يخص مدينة بغداد.

إن ضعم التنسيق بين الأجهزة التخطيطية المركزية التي تشرف على التخطيط الإساسي الشامل والأجهزة التنفيذية المحلية مع فجدان حقا مهمة من حلقات التخطيط ألا وهي التخطيط الإقليمي رغم الدراسات التي تقوم بها دائرة التخطيط الإقليمي في هيئة التخطيط التابعة لمجلس الوزراء (17) المتسبب بالاتالي إلى ظهور مؤشرات غير مرغبة في العملية التخطيطية والتصميمية على مستوى الإعداد والتثبيت.

وبوجوب قانون إدارة البلدات أنف الذكر فأن مهمة اعداد التصميم الأساسية وتشغيلها تقع على علق المجالس البلدية وقد أصبح جلياً ضعف هذه المجالس إدارياً وفنياً وعجزها مما في كل الحالات وما قراراتها إلا تصادف لقرارات مركزية وأن سواء تنفيذ المخططات الأساسية للمدن يعد أيضاً إلى ضعف في السلطات البلدية لضعف الكوارد الهندسية والفنية مما يترتب عليه والاستثناءات المتوخاة منه لتوحؤ إلى بعض المقترحات والتصورات.

2-1 تخطيط المدن في العراق بصورة عامة

2-1-1 الحلقة التنفيذية وتخطيط المدن

إن تخطيط المدن هو أحد حلقات التخطيط الأساسي الشامل بمهمته المختلفة لوضع سياسة متكاملة ورسم السياسة المستقبلية للمدينة لا يمكن أن تجري بأي حال وحدة منعزلة عن مسار العمليات التخطيطية الأخرى له أهداف وميادينه الأساسية (8) إلا أن من الملاحظ هناك فجوة كبيرة بين السياسات العامة والمخططات الأساسية للمدن العراقية بCAF بشكل حيوي وبين عملية التنفيذ لها في أرض الواقع بصورة عامة ضمن حلقات التنفيذ المختلفة بالإضافة إلى الصعوبات في بعض حلقات أخرى إلا أن هذه الفجوة قد تتوسع إلى حد كبير وقد تصل إلى حد الانقطاع كما صغر حجم المدينة لأسباب تنشأ أساساً من فقدان العناصر الأساسية ضمن الحلقة الرئيسية لإعداد هذه السياسات أو المخططات الأساسيّة لهذه المدن أو المستويات بالإضافة إلى أن عملية التنفيذ لها تتطلب إداراً وتتابعية ميدانية بكوادر متخصصة وكافية وقريبة من موقع التنفيذ.

2-2 إعداد التصميم الأساسية للمدن

يتم إعداد التصميم الأساسية للمدن العراقية على عدة مراحل هامة متسلسلة ويتوقف مدى شمول هذه المراحل على حجم المدينة، كما يتوقف نجاح عملية إعداد التصميم على مدى الاستفادة من كل مرحلة لخدمة المراحل التالية لتحقيق الأهداف المتوخاة والميادين الأساسية التي يجب أن يأخذ بها التصميم الأساسي وهذه المراحل (1) المرحلة التمهيدية، مرحلة الدراسات والتحاليل، مرحلة التخطيط ليتم الأعمال على والتصديق عليه، ومن ثم التنفيذ.
التغيرات جوهرية على الهيكل العام لتلك المخططات ومهام تنفيذها.

3- التوزيع الإحصائي للوحدات الإدارية والبلديات في العراق

1- الوحدات الإدارية في العراق

أن التشكاكات اللوحديات الإدارية الرئيسية في العراق وهي المحافظات كانت مستقرة على أساس أربعة عشرة سنة كما كانت تسيّ نشأة عديد عام 1977 حتى حيّاز عام 1979 حيث حصل تعتبر في هذه التشكاكات في حينها وغيرت النسبية من لواء إلى محافظة وأصدرت محافظي دهوك والمنفي لتصبح ست عشرة محافظة وحصل تغير في سياق بعض المحافظات وفي مساحات محافظي نينوى والقاسمية فقط والتي استنتجت منها المساحات المحافظتين المستحدثة على التوالي ولم يحصل أي تغيير في مساحات المحافظات الأخرى.

وفي عام 1987 تم استحداث محافظي صلاح الدين والجوف باستخدام مساحة من محافظتي بغداد، التأسيس الأولى وكركلا الثانية، رافق ذلك تغييراً في مساحات عشرة من التشكاكات الرئيسية الأخرى بضمها المحافظات المستحدثة (1) وطبعية الحال فإن هذه التغييرات تتسم إلى التشكاكات الأصغر حجماً وهي الاقتصادية والناحية. وقد أنتج هذا الحالة على ما هو يومنا هذا مع بعض التغييرات البسيطة التي تحدث بين فترة وأخرى على حدود بعض الاقتصادية والناحية. وأن تشكاك الوحدات الإدارية تم بموجب قانون المحافظات (12).

3- تحديد البلديات والمدن العراقية

إن البلديات في العراق وتحديد مراكزها "أ" أي المدن؛ مختلف أصنافها وأحجامها تتم تشكيل التشكاكات الإدارية كما سأتي عرضا ولو لاحظنا الفترات الزمنية التي تتم فيها إجراء التغييرات لرأينا أنها تلت الزمن
البلديات التي يقل عدد نفوسها عن خمسة آلاف نسمة من الصنف الرابع، توزيع بلديات محافظات العراق حسب أصافها وحسب التغييرات الحاصلة عليها.

إذا ومض النظر عن النظريات المختلفة عن أحجام المدن فأنا ولأغراض هذا البحث يمكن تحديد المدن الصغيرة في العراق بأنها المدن أو القصبات التي تكون.

جدول رقم (1)
توزيع بلديات المحافظات في العراق حسب أصافها (16)
عام 1981-1990

<table>
<thead>
<tr>
<th>المجموع</th>
<th>وادي</th>
<th>ثالث</th>
<th>ثاني</th>
<th>أول</th>
<th>ممتاز</th>
<th>المحافظة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>16</td>
<td>10</td>
<td>4</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>دهوك</td>
</tr>
<tr>
<td>32</td>
<td>18</td>
<td>9</td>
<td>4</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>السليمانية</td>
</tr>
<tr>
<td>24</td>
<td>15</td>
<td>7</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>أربيل</td>
</tr>
<tr>
<td>36</td>
<td>25</td>
<td>8</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>نينوى</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>11</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>التأميم</td>
</tr>
<tr>
<td>20</td>
<td>13</td>
<td>3</td>
<td>3</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>صلاح الدين</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>13</td>
<td>6</td>
<td>6</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>ديالي</td>
</tr>
<tr>
<td>23</td>
<td>14</td>
<td>6</td>
<td>6</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>الأنبار</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>4</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>كربلاء</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>6</td>
<td>2</td>
<td>3</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>النجف</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>6</td>
<td>6</td>
<td>6</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>بابل</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>8</td>
<td>4</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>القادسية</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>8</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>المثنى</td>
</tr>
<tr>
<td>20</td>
<td>8</td>
<td>9</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>دي قار</td>
</tr>
<tr>
<td>17</td>
<td>12</td>
<td>3</td>
<td>3</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>واسط</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>9</td>
<td>3</td>
<td>3</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>ميسان</td>
</tr>
<tr>
<td>18</td>
<td>8</td>
<td>4</td>
<td>4</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>البصرة</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>6</td>
<td>2</td>
<td>3</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
<td>بغداد</td>
</tr>
<tr>
<td>327</td>
<td>191</td>
<td>78</td>
<td>41</td>
<td>4</td>
<td>13</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة الداخلية - مديرية البلديات العامة - مكتب التخطيط والمتابعة
وبحلول عام 1981 وحتى منتصف 1982
استمرت اصناف البلديات كما في الجدول رقم (1) ولم
يحصل عليه أي تغيير جذري حتى اليوم سوى اتـت
ببعضها إلى الصفن الثالث.

4- المدن الصغيرة في العراق وخططاتها

لقد تم استبدات جدول لأغراض هذا البحث مبنيا
على أساس التشكيك في الإدارية الحالية ونتائج
الإحصاءات السكانية ليعطي الصورة على ما كانت
عليه الحال خلال فترة التفكير بـأعداد المخططات
الأساسية للمدن الصغيرة حيث انتهى انه بالرغم من
التغيرات سالفة الذكر لم يكن لها تأثير جوهري على
نتائج المتوقعة منها، حيث ان اعداد البلديات في
العراق لم يحصل عليه تغيير كبير بموجب التغييرات
الادارية الا أن التأثير كان واضحاً في مرحلة التفتيذ
 لهذه المخططات بسبب انسقال السلطات الإدارية من
تشكيل إلى آخر كما مذكره في (4). وشهد هنا
إلى أن الجدول المذكور سيسئتي مراكز المحافظات
(جدول رقم (2).)

يستدل من الجدول بأن 12.41% فقط من مراكز
الأنشطة كان سكانها أقل من 5000 نسمة بينما تلك التي
تجاوزت هذا الرقم تشكل 88.58% وإذا تم احتساب هذه
النسبة من مجموع الوحدات الإدارية البالغة 320
فسكون 37%، 20% على التوالي في حين أن هذه
النسبة تكون معكوسة تقريباً في حالة مركز النواحي-
حيث تشكل تلك التي نغوصها أكثر من 5000 نسمة
نسبة 12.79% فقط بينما تلك التي نغوصها أقل من
5000 نسبة 87.2% من مجموع النواحي، ومن
مجموع الوحدات الإدارية نسبة 9.1% على
التوالي بجميعها تشكل نسبة 87.1% من مجموع
الوحدات الإدارية كما ذكرنا سابقاً (3).

من الجدول رقم (1) يتضح لنا أنه منذ صدور
قانون إدارة البلديات عام 1972 من مدن مراكز
المحافظات ازداد عدد سكانها ليصبح صنفاً ممتازاً بـ
من الصفن الأول بينما لم تتغير أصناف أي من البلديات
الصفن الثاني إلى الصفن الأول في أي من هذه
المحافظات بينما حافظت مراكز الأربع محافظات
المتبقية على صنفها الأول. أما بلديات المدن من الصفن
الثاني والرابع فأن التغيير الرئيسي الذي حصل هو في
ازدياد إعدادها نظراً إحداث وحدات جديدة يترتب عليه
احداث بلديات.

3- عدد البلديات ومخططات حدودها

كان عدد البلديات بداية عام 1972 هو 208 بلدية
(1) أي أن هناك حوالي 27 مركز اداري لم يحدث فيها
بلدية تشكل نسبة أكثر من 26% بفضل القانون اعداد
خريطة حدود بلدية لها لغرض إحداث تلك في التحقيـ
سكاتها ريفية. وحتى ذلك الوقت فأن المديرية العامة
للمحاسبة والهندسة قد قدمت مخططات 19 مدينة فقط
(17) أي ما يعادل حوالي 27% فقط من مجموع المدن
التي لها بلدية. كان 36 من هذه المخططات فقط
مصدقًا تمدداً نهائياً ما يعادل 50% منها.

أرتفع عدد البلديات في عام 1977 الى 323
بلدية عدا البلديات التابعة لمحافظة بغداد (18) صنف
فيها 229 بلدية كصنف رابع منها فقط 183 بلدية
يمكن اعتبارها من هذا الصنف وتشكل أكثر من
56% من جميع البلديات، أما البلديات الأخرى أي 46 بلدية
فأنت هنا كان يجب اعتبارها من الصنف الثالث
و، من الصنف الثاني. هذه المتغيرات تستحب على
البلديات من الصنفين الثاني والثالث إلا أنها تنطبق
وكلان في البلديات الصنفين الأول والثاني.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الاسم</th>
<th>المدة (ساعة)</th>
<th>الملاحظات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>أم الشهير</td>
<td>10</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>محمد المهندس</td>
<td>15</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>علي المهندس</td>
<td>20</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>أحمد المهندس</td>
<td>25</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>علي المهندس</td>
<td>30</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>محمد المهندس</td>
<td>35</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>علي المهندس</td>
<td>40</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>أحمد المهندس</td>
<td>45</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>علي المهندس</td>
<td>50</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>محمد المهندس</td>
<td>55</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المجلة العراقية للهندسة المعمارية

السنة الأولى - العدد الأول في أذار 2001
ويمكن تقسيم مراكز النواحي كما في الجدول رقم (3) أدناه حسب سكانها الحضري، ونسبة الى مجموع مراكز النواحي والمجموع العام للوحدات الإدارية.

### جدول رقم (3)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>نسبة % من مجموع الوحدات الإدارية</th>
<th>نسبة % من مجموع مراكز النواحي</th>
<th>نسبة % من مجموع مراكز النواحي الحضري</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>16.66</td>
<td>23.3</td>
<td>2000 - 2005</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>9.7</td>
<td>13.0</td>
<td>2001 - 2002</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>11.2</td>
<td>15.6</td>
<td>أقل من 1000</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>24.8</td>
<td>34.7</td>
<td>لا يوجد سكان حضري</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>36.6</td>
<td>87.1</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الباحث

---

1 معيار السكان الحضري اعتمد معيار التعداد العام للسكان للسنوات 1978-1977 حيث يتم اعتبار سكان المدن التي لها بلدية هم سكان حضر وعيرهم وضيوفهم.
فيما عدا محافظة بغداد وحيث ان لها حالة خاصة من الناحية الإدارية بالنسبة لمركزها وبصوره عامية فأنه من الملاحظ بالنسبة لمركز الإقليمية التي سكانها أقل من 500 نسمة فأنها غير موجودة في 9 محافذات بينما هناك مركز قضاء واحد في خمس محافذات ومركز في محافزيات فقط ومحافظة فيهما 3 مراكز أفقية وهي تشكل نسب قليلة بطيئة الحال.

بينما نجد بأن جميع مراكز النواحي في أربع محافظات هي دهوك، كربلاء، المثنى وديالى و90% من مجموع مراكز النواحي في أربع محافظات أخرى هي السليمانية، أربيل، صلاح الدين والقادسية وأكثر من 80% في ست محافظات هي نينوى، التميمي، ديالى، الأنبار، النجف وأبو مو، أكبر من 50% في محافظات هما دي أربيل والبصرة وأكثر من 50% في محافظة واحدة فقط هي بابل سكانها أقل من 5000 نسمة تشكل نسبة عامة هي 5% من مجموع مراكز النواحي في العراق.

هذا تستنتج أن هناك دراسة في قرب لأن تكون من صغيرة وكما يطلق عليها في كثير من الأحيان مصطلح قصص أو أنها مستوحاة بشرية كان من الممكن أن يكون دراسة نحوها أو تطورها ووضع سياقاتها المستقبلية على أساس تصميم هيكلي مستند إلى دراسات أقيمية متوازنة مع الدراسات التطبيقية للقرى المرشحة للتطوير وليس على أساس وضع التصميم والمخططات الأساسية لها بغير دراسات موجهة للنمو والتطور بصورة عامة إلا أن التوجه كان في نهاية السيناريو بأن توضع مخططات لكاتبة القصص.

* القصص هي مراكز الإقليم أو النواحي التي ترتاح سكائها بين 3000 - 5000 نسمة وبعضها يقل سكائها عن 3000 نسمة.
* أما التي تقل عن 1000 نسمة ودورها متناورة فهي مستوطنة بشرية.
الدرّة التخطيطية والتنفيذية

من الواضح أن النقص الشديد في الكودا 
التخطيطية والتنفيذية له الأثر الكبير على سير العملية 
التخطيطية واتخاذ حلقاتها التسلسلية وعلى سبيل المثال 
فإن المديرة العامة للمديرين التنفيذيين لم تكن تخصص 
أكثر من مهندس أو مختبر واحد لكل مخاطر ليقوم 
بإعداد المخططات الإستراتيجية والفنية للكود وكم 
وقد تناقص هذا العدد منذ بداية التسعينات لعدة 
أسباب، وإن أحد هذه الأسباب هو تشكل الوحدات 
الدراية في المحافظات حيث تشكلت أغلب هذه 
الوحدات من كادر تلك الدائرة الرئيسية حيث كاد أن 
كادها الحالي بما فيه كادر الوحدات التنفيذية لا 
الرعيء الإرئاد المذكورة أعلاه (21) ولن يتمحور الحل 
بالنسبة للأعداد المخططات بصورة رئيسية إلا في حالة 
احتياج الدائرة إلى الإفراحات أو الإطارات المخططات لسد 
النقص في عدد المقدمي الدائرة.

وكان لإنشاء كلية التخطيط في العرسان الرئيسي 
89-88 عاماً مما تعزز هذا الكود ولإضافة إلى 
الكود التنفيذية المحلية إلا أنه مع الأسف فإن هذه 
الكلية قد أغطت وهي في الهدف بعد فصل دراسي واحد 
من مبادرتها وحق طلابها إلى الصفوف الأولى من 
الأقسام المعمارية في جامعة بغداد والجامعة 
العمارية، كذلك فقد ألغى الفرع الحضري في القسم 
العماري من الجامعة التكنولوجية بعد العام الدراسي 
1990 بعد خمس سنوات من تشكيك.

أما بالنسبة للبلدان فأن إحصائية أعدت في 
نهاية عام 1987 (2) تبين بأن المديريين في 
المحافظات وأغلبهم من خريجي الهندسة المدنية، حيث 
لابد من الممارسين سنًا ثلاثة في محافظة التاسيم 
و واحد في كل من الأدار وبار والقادسية، والأخريون 
من أخصائيات أخرى قد لا يدخل ضمن عملها 
موضوع التخطيط المدني.

- المخططات الإستراتيجية للمدن الصغيرة في العراق

- تنفيذها

- أعداد التصميم الأساسي

بعد إعداد خارطة بلدية لتلك التي تم إحداثها في 
المستوطنة مهما كان حجمها ويتم تصديقها بعد إعلانها 
Master plan يتولى إعداد مخطط أو تصميم أساسي 
بإعتماد الخرائط المسحية التي تم إعداد خارطة حدود 
الأراضي وتوجها من خارطة للمنشآت في المستوطنة.

يُرجى أن يُراعى أن الطريقة التي تم إعدادها في 
المنطقة القديمة واستخدامات مناطق توسع مستقبلية 
تجمع على أساس المعلومات السكانية كذلك استعداد 
مناطق الخدمات والمناطق العامة المختلفة كالمدارس 
والحضانات ورياض الأطفال والمستوصفات والمباني 
المدنية الحكومية والجداول العامة وطبيعة الحالة الشوارع 
الرئيسية والفرعية بمسافة عن السياسات الإقليمية 
الصحية والمدنية لنقل ولهذا نجد أن أغلب هذه 
المخططات تبقى حيّرة حتى وقٍ ليس إلا (20).

- حملة تطوير التوافقي 
خلال حملة تطوير التوافقي فقد تولى وزارة 
الداخلية من خلال إدارتها المتقدمة العمل على 
الخطة مثب أشار المديرون العامون في الوزارة.
تطوير (300) ناحية المتوسطة الحجم في النصف الثاني من عام 1993 وبداية عام 1994 (11) وقد تفرعت المعلومات التفصيلية لأكثر من 50% منها والتي تبين النسب الكبيرة من أعمال التنفيذ التي لم تكن منفذة سابقاً للخدمات المختلفة وخاصة الطرق بالرغم من أن هذه النسب تشكل نسب ضئيلة مما هو مصمم لـها في التصميم الأساسي تصل إلى 10% في بعض الحالات ولا تتجاوز 15% - 20% في الحالات الأخرى.

لقد تم خلال هذه الحملة أيضا القيام بأفرار قطع أراضي ومناطق سكنية جديدة لضيف هذا نسباً جديداً للخدمات الغير منفذة فيها. وقد أجرت المديرية العامة للتخطيط العمراني العديد من التعدلات على تصاميم الكثير من مراكز النواحي في السنوات الثلاث الماضية شملت 14 محافظة بأستثناء محافظات منطقة الحكم الذاتي، ويجدر بالإشارة إلى أن حملة تطوير النواحي شملت مراكز النواحي التي يزيد سكانها عن 5000 نسمة.

3-5 نسب تنفيذ تصاميم المدن الصغيرة

لقد تم زيارة ما مجموعه (186) مركز ناحية من مجموع مراكز النواحي التي سكانها أقل من 5000 نسمة في مختلف محافظات قطر باستثناء محافظة منطقة الحكم الذاتي ومحافظة بغداد خلال عام 1997 والتي تشكل نسبة 74.5% من مجموع مثل هذه المراكز في تلك المحافظات، وتم دراسة نسب تنفيذ التصاميم الأساسية للأعمال المصممة وحسب الجدول رقم (4) وبالتعاون مع مهندسي مديرية العامة للتخطيط العمراني ووحداتها التخطيطية التابعة لوزارة الداخلية.
جدول رقم (4)
نسب التنفيذ للتصاميم الأساسية لمدن الصغيرة في العراق عام 1996-1997

<table>
<thead>
<tr>
<th>المحافظة</th>
<th>عدد مراكز النواحي التي سكانها أقل من 5000 نسمة</th>
<th>معدل نسب تنفيذ التصميم الأساسي%</th>
<th>نسبة بين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>نينوى</td>
<td>17</td>
<td>47</td>
<td>61.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>التأييم</td>
<td>10</td>
<td>40</td>
<td>40%</td>
</tr>
<tr>
<td>صلاح الدين</td>
<td>13</td>
<td>40</td>
<td>30.8%</td>
</tr>
<tr>
<td>ديالى</td>
<td>18</td>
<td>50</td>
<td>27.8%</td>
</tr>
<tr>
<td>الأزب</td>
<td>12</td>
<td>50</td>
<td>41.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>كربلاء</td>
<td>18</td>
<td>50</td>
<td>29.4%</td>
</tr>
<tr>
<td>النجف</td>
<td>14</td>
<td>60</td>
<td>42.9%</td>
</tr>
<tr>
<td>بابل</td>
<td>19</td>
<td>57</td>
<td>31.6%</td>
</tr>
<tr>
<td>القادسية</td>
<td>12</td>
<td>50</td>
<td>41.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>المشيي</td>
<td>12</td>
<td>50</td>
<td>41.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>ذي قار</td>
<td>11</td>
<td>36</td>
<td>32.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>الوسط</td>
<td>16</td>
<td>40.5</td>
<td>25%</td>
</tr>
<tr>
<td>ميسان</td>
<td>10</td>
<td>50.5</td>
<td>10%</td>
</tr>
<tr>
<td>البصرة</td>
<td>17</td>
<td>50</td>
<td>29.4%</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>142</td>
<td>47.5</td>
<td>41.7%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الباحث بالتعاون مع مهندسي المديرة العامة للتخطيط العمراني

التصميمات الصغيرة التي تشكل في كافة المحافظات الأخرى

كما في مجموع المحافظات والتي تضم الأولى مساحاتاً كبيّة، حيث ينطوي فيها معدل تنفيذ التصميم للمدن الصغيرة على 11% وخاصة محافظة المثنى، وتضم الأخريات محافظات واسط، ميسان والبصرة والتي يصل معدل تنفيذ

تصاميم المدن الصغيرة فيها إلى حوالي 14%. يبتسم أيضاً على ان نسبة تنفيذ التصميم للمدن الصغيرة تقل عن نسبة التنفيذ للمدن ومراكز النواحي ذات الحجم المتوسطة، وبالرغم من أن نسبة التنفيذ بهذه الأخرية ليس بالمستوى المطلوب إلا أنها أفضل...
3. عدم الترابط بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري وفقدان الحلقة بينهما وبين التخطيط القومي الشامل لعملية إعداد التصميم الأساسي.

4. ضعف الكودرات التخطيطية والتنفيذية في الادارات المحلية وخاصة في المحافظات الصغيرة والنقش الشديد في كودرات الجهاز المشتركة والمؤسسات التخطيطية المركزية.

5. الضغط في الاطار العام للتخطيط في العراق وخاصة في قدم النظام القانوني ضم هذا الاطار وعدم شموليته.

- التوصيات

ويشكل عام فأنه تظهر بعض الاحتياجات العامة لاصلاح الحال يمكن تلخيصه بما يلي:

- الحاجة إلى إيجاد استراتيجيات بصورة مخططات هيكليّة أو قلّيمية والتي يجب أن تشكل جزءًا من إطار التخطيط الإقليمي الشامل.

- يتوجب عدة تغيرات في الاجهزة التخطيطية بهدف تكامل العملية التخطيطية سواء كان ذلك في المستوى المركزي أو المحلي.

- النظام القانوني للتخطيط الحضري والإقليمي يحتاج إلى إعادة تصور بصورة شاملة واجراء قانون موحد للتخطيط في العراق يشمل كافية عنصر الحلقة التخطيطية.

- إنشاء مؤسسات تعمية خبرة كؤادر تخطيطية بصورة مستقلة ومستوى الدراسات الأولية، وقوادر مهنية ساحة للحياء الحاجة إلى مثل هذه الكؤادر.

وبالنسبة لي لم يكن ليس فقط من إعداد مخططات قابلة للتنفيذ وأنها لمشاركة ومشاركة الفعالية لعمليات تنفيذها أيضاً والتي يجب أن تكون امتتداداً لإعدادها.

6. الاستنتاجات

يتضح لنا بأن نسبة كبيرة من التصميم الأساسي التي أعدت في السنوات القليلة الماضية في العراق والتي بدت ذاتها تشبيه نسبة كبيرة من المساحة بصورة عامية من المؤسسات، لغرض توظيفها ببعض الطرق والطرق التي تتعلق بال계획 الحضري الذي يرتبط الحضري لم ينفع منها الا بمسوالمات ومسو مدنية جديا وأصبحت هذه المخططات الموجهة للسياسات التخطيطية مستفيدها الإعلى وليس العكس كما هو معمول به في الحلقة التخطيطية وهذا ينطبق على المدن الكبيرة (22) أيضاً. وأن التخطيط الحاصل في التخطيط للمدن الصغيرة في العراق يمكن ارجاع أسبابه إلى ما يلي:

1. الضعف والنقص في المعلومات والمنشآت المختلفة علی كل المدن أو الدراسات.

2. الأسلاك والمعايير التي توظيف لتصميم هذه المدن يتم على أساس أنها ذات مكانة حضريَّة بالرغم من أن أغلبها هي مسوالمات صغيرة لا تشترك أغلبها وأعمال حضريَّة وحيدة على الطباع الحضري.
الإيرانية والمركز القومي للpasteارات الهندسية والمعمارية 1965.

6. تقرير "التصميم الأساسي لمدينة بغداد"، شركة بولسريفيس البولونية مصدر سابق.

7. تنفيذ الأمر الذي جاء في القانون بتحديد نقاط وأسرار الأسئلة في منتصف عام 1993 كانت حصة وزارة الداخلية 30 ناحية، كل جزءية في بالإشارة على أساليب وكالة الوزير والمعلومات والمدري والممارسين ومن بدرجتهم.

8. عدل بها "إعداد وتنفيذ التصميم الأساسي للمدن"، وزارة التخطيط، دراسة رقم (7) تموز 1983 ص 4-7.

9. المصدر السابق ص 7-47.


11. تجلي كمال عبد الرضا مصدر سابق ص 43-7.

12. قانون المحافظات رقم 15 لسنة 1929 المعطل.


14. المصدر السابق. م (11) ص 22-32.


المصدر والملاحظات


2. الدورات التخطيطية والاقليمية لمدينة بغداد التي قام بها بعض الشركات أو مؤسسات عراقية وعربية.

3. أنشئ في تخصص وحدات التخطيط في المحافظات في منتصف التسعينات بالإضافة إلى وحدة التخطيط التي استحدثت في منطقة الحكم الذاتي في سنة 1967.


6. التصميم الأساسي لمدينة البصرة "شركة لونين - دبيزي وكيوس فورستر - وكر - بور الإنجليزية والاستشاري العراقي"، التصميم الأساسي لمدينة كركوك "شركة ووكسيادة إ موشينت إنتربانش".

المجلة العراقية الهندسية المهنية
17. المصدر السابق ص.28.المديرة كانت تابعة إلى
وزراء الشؤون البلدية والارتباطية ثم وزارة البلديات.
18. عدنان الجبري "استعمالات بنية الارتزاقية
والنمو الحضري في العراق رسالة دكتوراه،
19. كذلك انظر الملحق رقم 1 من نفس المصدر.
20. د. نعمان أمين الجبالي. مدير عام المديرة
العامة للتخطيط والبناء حتى عام 1974.
21. إحصائية عن عدد المشتركين في عدد البلدان
والدمية العامة للتخطيط العمراني في نهاية عام
1982 - وزارة الحكم المحلي بين في ان عدد
المشتركون والمهندسين في المديرة العامة
للتنمية العمراني انخفض إلى (30) بدلا من
(51) في السبعينات.
22. المصدر السابق.
23. الحوار مع وكيل وزارة الداخلية-مجلة الفضاء،العدد 2343،السنة 25 بتاريخ 27 تموز
1990 ص 24.
24. حملة تطوير النواحي - مصدر سابق.
25. ضياء رفيق مرجان "إنتاج وتحديث الخرائط
الرسمية واستخدامها في تخطيط المدن" مركز
التخطيط الحضري والإقليمي - جامعة بغداد
1996.
26. د. نجيل كمال عبد الرزاق مصدر سابقن